

تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1988 - 2007

الباحث/ رهموني سيد أحمد
ولاية أدرار

تقديم:

عرف الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من الثمانينات اضطرابات اقتصادية شملت جميع تكتلاته سواء منها الشرقية والغربية أو الشمالية والجنوبية. وعليه، فإنه لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية ويظهر كفاءة الآلة الإنتاجية المحلية والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري الذي يؤثر ويتأثر بالأوضاع التي تفرزها ظاهرة العولمة.

هناك عدة تقسيمات لميزان المدفوعات، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على التقسيم الذي ينص على أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد حساب رأس المال. ومن أجل الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1988-2007، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: تطور وضع الميزان الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري.

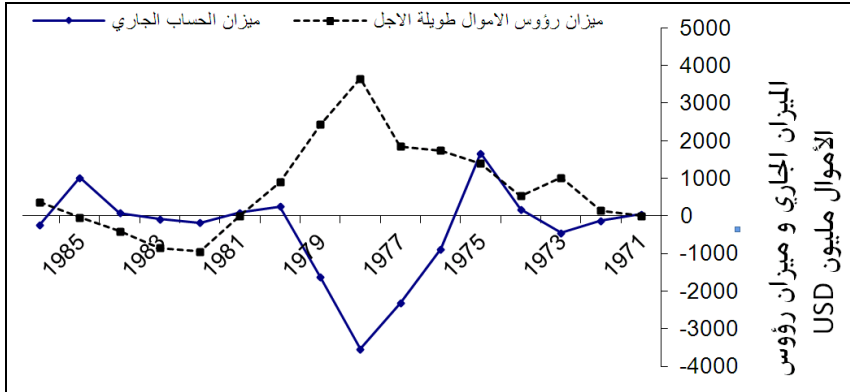
المبحث الثاني: تطور وضع ميزان العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: تطور وضع الميزان الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري.

عرفت أسعار النفط انخفاضا بدءاً من سنة 1982 وتسارعت وتيرة انخفاضه إلى أن وصل البرميل الواحد إلى 13 دولار في نهاية 1986 مقابل 40 دولار في 1981⁽¹⁾، حيث تميز الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينيات بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين⁽²⁾:

السبب الأول يتعلق بالميزان التجاري، حيث عرفت الجزائر عام 1986م تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط (التدني الملحوظ لسعر الصادرات (البترو)) وارتفاع حجم الواردات؛

أما السبب الثاني فيرجع إلى الارتفاع في نسب خدمة الديون الخارجية للبلاد؛ كتقديم لتطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1988-2007، سيتم عرض بيانات الشكل التالي الذي يبين تطور أرصدة الميزان الجاري وميزان رؤوس الأموال لفترة ما قبل الدراسة وذلك بغية التعرف على ما إذا كانت الجزائر قد نجحت في تصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 1988-2007 والتي عرفت فيها الجزائر التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وذلك ابتداءً من سنة 1988.



التمثيل البياني رقم (1) تطور رصيد الميزان الجاري وميزان رؤوس الأموال خلال الفترة 1971-1986.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

يلاحظ من خلال الرسم البياني، أن ميزان المدفوعات الجارية قد حقق فائضا قدره 43 مليون دولار أمريكي سنة 1971، أما في سنة 1972م فقد سجل عجزا قدره 124 مليون دولار أمريكي في سنة 1972، و447 مليون دولار أمريكي سنة 1973⁽³⁾ تحت تأثير تفاقم عجز الميزان التجاري الذي زاد بنسبة 96.9% عن السنة السابقة، حيث تأثرت خلال هذه الفترة معظم اقتصادات دول العالم وكنتيجة لذلك شهد معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية هبوطاً من 5.2% (1974-1967) إلى 2.7%⁽⁴⁾.

وفي سنة 1974 حقق ميزان المدفوعات الجارية فائضا قدر بـ: 176 مليون دولار أمريكي يرجع أساسا إلى فائض كبير في الميزان التجاري قدر بـ 1.277 مليار دولار أمريكي في سنة 1974 نتيجة ارتفاع أسعار البترول. وقد ساهم هذا الفائض في تغطية عجز موازين الخدمات والدخول والتحويلات⁽⁵⁾. وقد ظهر عجز ميزان الحساب الجاري منذ 1975 حتى سنة 1979 على الرغم مما حققه الميزان التجاري من فائض خلال سنتي 1976 و1979. ويرجع ذلك إلى تزايد عجز موازين الخدمات والدخول الذي أضعف من مساهمتها في جلب العملات الصعبة.

لقد حقق ميزان الحساب الجاري فائضا قدر بـ 249 مليون دولار سنة 1980 و85 مليون دولار سنة 1981، وذلك نتيجة لتحسن أسعار البترول وتحقيق فائض في حساب الميزان التجاري، لكن الوضع انقلب خلال عامي (1982-1983) جراء انخفاض أسعار البترول ليسجل ميزان الحساب الجاري عجزا قدر بـ 184 مليون دولار أمريكي سنة 1982 و80 مليون دولار سنة 1983، ولكن هذا العجز لم يستمر طويلا حيث تحسن رصيد ميزان المدفوعات الجارية سنتي 1984-1985⁽⁵⁾.

وبانخفاض مداخل الصادرات سنة 1986 جراء انخفاض أسعار البترول التي هوت من أزيد من 27 دولار سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار، لذا تأثر ميزان المدفوعات الجارية وسجل عجزا معتبرا قدره

2.230 مليار دولار أمريكي، ليعرف تحسنا سنة 1987 ثم يعود إلى العجز مرة أخرى خلال سنتي (1988-1989).

ويرجع ارتفاع منحنى ميزان رؤوس الأموال إلى حجم الديون قصيرة المدى والتي من شأنها أن تزيد في رصيد حساب رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات الجزائري.

وفيما يلي ميزان المدفوعات الجزائري لبعض السنوات خلال الفترة 1988-2007.

الجدول رقم (1): ميزان المدفوعات الجزائري الوحدة: مليار دولار

البيان	1988	1990	1992	1994	1996	1998
ميزان العمليات الجارية	-2.04	1.35	1.29	-1.84	1.24	1.12
الميزان التجاري	0.946	3.11	3.21	-0.26	4.12	1.51
F.O.B المصادرات	7.62	12.88	11.51	8.89	13.21	10.15
محروقات	7.2	12.35	10.98	8.61	12.64	9.7
أخرى	0.42	0.53	0.53	0.28	0.57	0.38
مجموع الواردات	-6.675	-9.77	-8.30	-9.15	-9.09	-8.87
خدمات صافية لغير العوامل	-0.87	-1.20	-1.14	-1.24	-1.40	-1.50
داكن	0.47	0.51	0.62	0.69	0.75	0.74
مدن	-1.34	-1.71	-1.76	-1.93	-2.15	-2.24
دخل العوامل الصافي	-2.5	-2.09	-2.16	-1.73	-2.36	-2.0
داكن	0.07	0.07	0.11	0.10	0.21	0.37
مدن	-	-	-	-1.84	-2.56	-2.37
فاكدة المدفوعات	-2.57	-2.16	-2.27	-1.84	-2.24	-1.95
تحويلات صافية	-	1.53	1.39	1.4	0.88	1.09
ميزان حساب رأس المال	0.767	-1.57	-1.07	-2.54	-3.34	-0.66
استثمارات مباشرة صافية	-0.08	-0.04	0.03	0.00	0.27	0.47
رأس المال الرسمي الصافي	-0.18	-0.44	0.08	-2.48	-3.40	-1.33

-1.33	-3.40	-2.48	0.08	-0.44	-0.18	رأس المال الرسمي الصافي
1.83	1.82	4.64	6.91	6.29	6.00	مسحوبات
-3.16	-5.22	-7.12	-6.83	-6.73	-6.44	إستهلاك قروض
-0.20	-	-	-1.33	-1.03	-	قروض قصيرة المدى (صافية)
-	-0.21	-0.06	-	-	-	ديون قصيرة المدى و السهم و الخطأ
-	-	-	-1.33	-1.03	-0.78	السهم و الخطأ
-1.78	-2.11	-4.38	0.23	-0.22	-1.272	صافي الميزان

ويبين الجدول التالي قيمة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري، الجاري ورصيد العمليات الرأسمالية خلال الفترة 1988-2007.

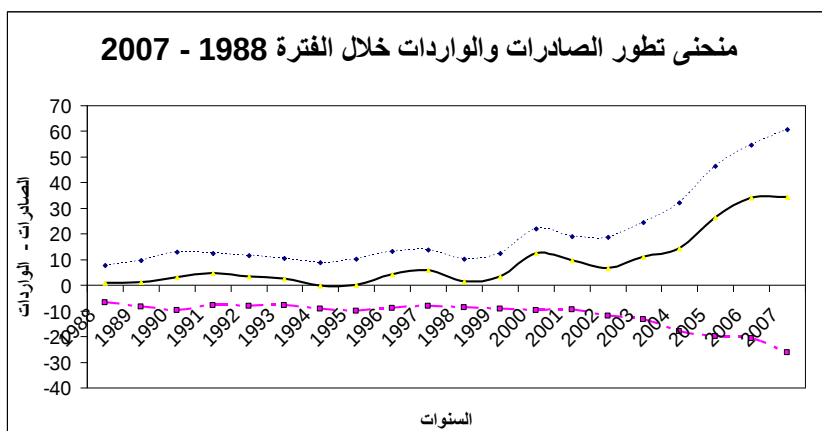
الجدول رقم (2) تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري والميزان الجاري وميزان العمليات الرأسمالية بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1988 - 2007. الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات 1	الواردات 2	رصيد الميزان التجاري	الرصيد الخارجي الجاري	رصيد حساب رأس المال	الرصيد الإجمالي
1988	7.62	-6.675	0.946	-2.04	0.767	-1.272
1989	9.534	-8.372	1.162	-1.081	0.715	-0.366
1990	12.964	-9.77	3.11	1.35	-1.57	-0.22
1991	12.330	-7.77	4.67	2.39	-1.89	0.50
1992	11.51	-8.30	3.21	1.29	-1.07	0.23
1993	10.41	-7.99	2.42	0.8	-0.83	-0.03
1994	8.89	-9.15	-0.26	-1.84	-2.54	-4.38
1995	10.26	-10.10	0.16	-2.24	-4.08	-6.32
1996	13.21	-9.09	4.12	1.24	-3.34	-2.11
1997	13.82	-8.13	5.69	3.46	-2.29	1.17
1998	10.14	-8.63	1.51	-0.9	-0.63	-1.53
1999	12.30	-9.35	3.360	0.02	-2.40	-2.38
2000	22.031	-9.731	12.3	8.93	1.36-	7.57
2001	19.09	-9.48	9.61	7.06	-0.87	6.19
2002	18.72	-12.01	6.71	4.37	-0.71	3.66
2003	24.46	-13.32	11.14	8.84	-1.37	7.47

9.25	-1.87	11.12	14.27	-17.95	32.22	2004
16.94	-4.24	21.18	26.47	-19.86	46.33	2005
17.73	-11.22	28.95	34.06	-20.68	54.74	2006
29.55	-1.05	30.60	34.24	-26.35	60.69	2007

المصدر: بنك الجزائر، موازين مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1988-2007.
لقد عرفت فترة التسعينيات جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية، فضلا عن كون الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري لما لها من تأثير على الوضع العام لميزان المدفوعات وخاصة في ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، كما هو موضح في الجدول أعلاه، حيث يبين تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، وفيما يلي بين التمثيل البياني الآتي منحني تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1988-2007.

التمثيل البياني رقم (2) تطور الصادرات والواردات الجزائرية ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1988-2007
الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2)
وانطلاقاً من سلسلة موازين المدفوعات في الجدول (1) واعتماداً على بيانات الجدول (2) والتمثيل البياني أعلاه، يتم تسجيل ما يلي⁽⁶⁾:

يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري عرف رصيـدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيـدا سلبيا، ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

هذا الانخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 2,9 مليار دولار، وفي ظل هذه الظروف حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزاً وصل إلى 3,0 مليار دولار⁽⁷⁾.

ورغم السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.14 مليار دولار⁽⁸⁾ وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع في الأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عنها، وعزز اتجاه الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية

نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملًا تجاريًا.

وكان لهذه الظروف أثرا إيجابيا على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.16 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار سنة 1997 ويبقى رصيده سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1.51 مليار دولار⁽⁹⁾. ومنذ 1998 سجل رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا، إذ أدت أسعار المحروقات من سنة إلى أخرى إلى رفع رصيد الميزان التجاري.

قامت الجزائر مع بداية السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين بتدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي بطريقة متواصلة، حيث يمكن التأكد من ذلك من خلال المتانة المميزة التي تعرفها الوضعية المالية الخارجية. فقد مكنت على وجه الخصوص التسديدات المسبقة الكثيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، من إبراز هذه الوضعية المالية الصافية كقاعدة أساسية للاستمرار والنمو. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

إن مواصلة التوسع للاقتصاد العالمي، الذي كان موزعاً بشكل متوازن على المستوى الدولي في 2006، والمستوى المرتفع لأسعار البترول قد ساهما بشكل واسع في تدعيم قابلية الاستمرار في ميزان المدفوعات، المتميز بوضعية مالية خارجية صافية مريحة للاقتصاد الجزائري.

إن تطور المؤشرات الأساسية لميزان المدفوعات الخارجية خلال 2006 يندرج في الاتجاه نحو التحسن المستمر الذي بدأ منذ 2000.

يؤكد هذا التطور الإيجابي مدى متانة الوضعية المالية الخارجية في 2006، كما يشير إلى ذلك المستوى القياسي في فائض ميزان المدفوعات الجارية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، وخصوصاً مستوى الاحتياطات الرسمية للصرف الذي تم بلوغه في 2006 في سياق تميز بانخفاض كبير في الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل.

يبقى التطور المواتي في ميزان المدفوعات يتحدد بالظرف الجيد لأسعار البترول. فقد ارتفع متوسط أسعار برميل البترول الخام بـ 20.5% في 2006⁽¹⁰⁾، أي بسعر متوسط يقدر بـ: 65,64 دولار للبرميل في 2005. في سنة 2006، حيث انتقل من 63,02 دولار للبرميل في بداية السنة إلى 60,41 دولار للبرميل في نهاية السنة من سنة 2006.

نتيجة ذلك، وصلت صادرات الحروقات إلى 53,61 مليار دولار في 2006⁽¹¹⁾، بارتفاع يقدر بـ: 17,6% قياساً بسنة 2005. ومقارنة بسنة 2005 أيضاً سواء بالنسبة للصادرات (27,33 مليار دولار في بداية السنة و26,28 مليار دولار في نهاية السنة) كانت جد متشابهة. وقد تم الحصول على هذه النتائج الجيدة بالرغم من هبوط حجم صادرات الحروقات بمعدل 3% نتيجة عمليات صيانة تجهيزات وعتاد نقل الحروقات. بعد نحو مستمر ما بين 2001 (5,5%) و2005 (10,4%)، انخفضت بشكل طفيف حصة الشركاء الشركة الوطنية للمحروقات من إجمالي الصادرات في 2006 (9,9%)⁽¹²⁾.

أما الصادرات خارج الحروقات، التي يبقى مستواها ضعيفاً ومتقلباً بين 2001 و2006، فقد تجاوزت بقليل مبلغ مليار دولار (1,13 مليار دولار) في 2006. وقد تحقق ذلك بعدما بلغت 0,79 مليار دولار في 2005 مقارنة بـ: 0,67 مليار دولار المحقق في 2004⁽¹³⁾.

وعلى الرغم من هذا الاتجاه التدريجي نحو الارتفاع، فإن الضعف الهيكلي للصادرات خارج الحروقات نسبة إلى الصادرات الإجمالية يكشف، بالإضافة إلى ضعف تنافس الاقتصاد الوطني أثناء التصدير، عن الضغط الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج الحروقات. فيما يخص واردات السلع، فقد سجل للسنة الثانية على التوالي، تباطؤاً في تزايد قيمتها، وهذا بعد النمو الكبير المسجل في 2004 (34,7%) إذ لم ترتفع في سنة 2006 إلا بنسبة 4,1%، لتصل إلى 20,68% مليار دولار من جهة أخرى، تبين الإحصائيات استقراراً نسبياً في قيمة الواردات.

يشير هيكل الواردات، إلى أن بند "منتجات شبه مصنعة، منتجات خامة والطاقة" هو الذي سجل أكبر ارتفاع (19,1%) في 2006 مقابل 10,1% في 2005، متبوعا بواردات السلع الغذائية (5,9%). وتشير واردات السلع التجهيزية الصناعية والزراعية إلى عدم وجود تطور في قيمتها ولكن تظهر تغيراً في طبيعتها، في الوقت الذي سجلت فيه واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية انخفاضاً بنسبة 3,2% في 2006 وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الفئتين من الواردات عرفت ارتفاعاً شديداً في 2005، وذلك بواقع 18,5% و11,9% على التوالي.⁽¹⁴⁾

ترتب التباطؤ في تطور قيمة الواردات في 2006 عن نمو سلبي في حجمها، وذلك بعد نمو ضعيف في 2005 مقارنة بسنة 2004. بالفعل، يبدو النمو السلبي في حجم الواردات في 2006، وذلك بعد التراجع الذي سجلته في 2005، متطابقاً مع الزيادات المتواضعة في الطلب الداخلي للسلع والخدمات.

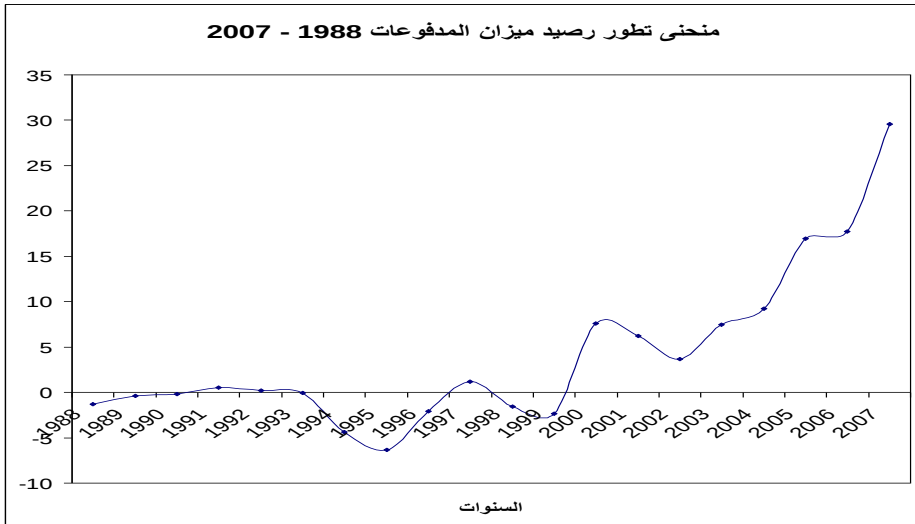
كانت واردات الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج مستقرة في 2006، مثلما هو الشأن تماماً بالنسبة للصادرات في نفس المجال، الأمر الذي انبثق عنه نفس مستوى العجز (2,2 مليار دولار) المسجل في سنة 2005، وذلك بعد الاتجاه التصاعدي الذي تم رصده اعتباراً من سنة 2002. إن استقرار مستوى العجز في الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج في 2006 لا يستبعد طابعها الهيكلي. ومن جهة أخرى، يشير تطور واردات هذه الخدمات إلى الأسفار، خدمات البناء والأشغال العمومية، والخدمات الأخرى.

يعتبر العجز في بند دخل عوامل الإنتاج عجزاً هيكلياً، مثلما هو الأمر بالنسبة للخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج. بعد ارتفاع مستمر منذ عدة سنوات، تقلص العجز في دخل العوامل في 2006 إلى 4,52 مليار دولار مقابل 5,08 مليار دولار في 2005، مع الإشارة إلى أن مستواه في 2002 كان يقدر بـ: 2,23 مليار دولار. لقد ارتفعت المداخيل المستلمة من بقية العالم، والمتكونة أساساً من المداخيل المتأتية من توظيف الاحتياطات الرسمية للصرف الذي يقوم بها بنك الجزائر، بمبلغ

في المجموع، فإن الفائض القياسي للحساب الجاري في ميزان المدفوعات في 2006، أي 28,95 مليار دولار و 25,1% من إجمالي الناتج المحلي، يرجع أساساً إلى الفائض في الميزان التجاري. كان الفائض في الحساب الجاري الخارجي قد وصل إلى 21,18 مليار دولار في 2005 مقابل 11,12 مليار دولار في 2004 و 4,37 مليار دولار في 2002.⁽¹⁵⁾

ويوضح التمثيل البياني التالي، تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1988-2007

التمثيل البياني رقم: (3)



المصدر: بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007.

تميزت سنة 2007 من زاوية الوضعية الخارجية بتحسن قوي في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات مقارنة مع سنة 2006 التي سبق وأن

سجلت هي الأخرى أداءات بارزة. تجاوز الفائض الإجمالي (29.55 مليار دولار) المحقق في 2007 بشكل واسع الفائض المحقق في 2006 (17.73 مليار دولار)⁽¹⁶⁾ في ظل ظرف تميز بنمو قوي في واردات السلع والخدمات. بل تجاوز الفائض الإجمالي (19.84 مليار دولار) المحقق في التسعة أشهر الأولى الفائض المحقق طوال سنة 2006 بكاملها (17.73 مليار دولار)⁽¹⁷⁾. إضافة إلى ذلك، تبين أرصدة ميزان المدفوعات لسنة 2007 تحسنات بارزة على مستوى الحساب الجاري تجسدت بواسطة فوائض ميزان المدفوعات التي بلغت 16.98 مليار دولار نهاية سنة 2007.

كما تميزت سنة 2007 أيضا بظاهرة جديدة وهي أن الفائض الإجمالي في ميزان المدفوعات أصبح قريبا جدا من فائض الحساب الجاري الخارجي الذي يقدر بمبلغ 30.60 مليار دولار، حيث تتدعم سلامة ميزان المدفوعات بالحيط الخارجي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات فقد بلغ السعر المتوسط 83.76 دولار في سنة 2007. وبالنسبة لسنة 2007، يرتفع السعر المتوسط لبرميل البترول إلى 74.95 دولار مقابل 65.85 دولار في سنة 2006، وهو ما يعادل ارتفاعا بمقدار 13.8 %.

نتيجة لذلك، بلغت صادرات المحروقات 59.61 مليار دولار في 2007، بارتفاع يقدر بـ 11.2 % وذلك بالرغم من انخفاض حجم الصادرات، مع ذلك يكشف تحليل الاتجاه العام التصاعدي لصادرات المحروقات معبر عنها بالقيمة أثرا مقلصا يرتبط بتناقص حجم الصادرات في 2007، تماما مثلما كان عليه الأمر في 2006⁽¹⁸⁾ إضافة إلى ذلك، تشهد حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات انخفاضا (3.90 مليار دولار) مقارنة مع المستوى الذي بلغته في سنة 2006 (5.29 مليار دولار)، ويرتبط هذا الاتجاه بآلية الرسم على الأرباح الاستثنائية الذي تم تأسيسه في جويلية 2006.

من جهة أخرى، تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في 2007 (0.98 مليار دولار)، بل وتوجد في حالة تراجع مقارنة بسنة 2006 (1.13 مليار دولار) تعتبر مساهمة الصادرات خارج المحروقات في

قابلية استمرار ميزان المدفوعات الجاري ضعيفة جداً، وهو ما يطرح بإلحاح التحسين الضروري للتنافسية الخارجية أمام الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني. ومنه يظهر التحدي المرتبط بتنويع الصادرات⁽¹⁹⁾.

يعتبر الاتجاه العام التصاعدي لواردات السلع بين 2003، 2007، مع تسجيل توقف نسبي في 2006، ظاهرة أخرى تميز ميزان المدفوعات الجاري خصوصاً في 2007 حيث كان معدل النمو في هذا المجال يساوي 27.4 %. فقد بلغ مستوى الواردات هكذا 26.35 مليار دولار مقابل 20.68 مليار دولار في 2006 و 13.32 مليار دولار في 2003 بالنسبة لسنة 2007، يعتبر ارتفاع الواردات هاماً بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة (44%) والمنتجات الغذائية (30.3 %) و سلع التجهيز الصناعي والفلاحي (17.2 %) على حد سواء. يعود الارتفاع العام في واردات السلع الغذائية في جزء كبير منه إلى تصاعد أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

إضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2007 أيضاً بارتفاع قوى جداً (45 %) في واردات الخدمات من غير العوامل (6.93 مليار دولار في 2007 مقابل 4.78 مليار دولار في 2006) مثلما هو الشأن في بداية سنة 2007 (3.30 مليار دولار)، واصلت واردات الخدمات من غير العوامل ارتفاعها في ولكن بوتيرة أسرع. حيث بلغت 3.63 مليار دولار مقابل 2.59 مليار دولار في سنة 2006. يخص هذا الارتفاع واردات خدمات البناء والأشغال العمومية، والخدمات الفنية وخدمات النقل البحري والجوي. يرتبط هذا الاتجاه التصاعدي خصوصاً بارتفاع معدل الاستثمار (الاستثمار/إجمالي الناتج الداخلي) 35 % في 2007 مقابل 29.7 % في 2006 ويرتبط هذا الأمر بتنفيذ ميزانية التجهيز للدولة⁽²⁰⁾.

إجمالاً، ومن زاوية المدفوعات الجارية، تم تعويض لزيادة في صادرات المحروقات وانخفاض تحويلات شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات بالزيادة القوية في واردات السلع والخدمات.

المبحث الثاني: تطور وضع ميزان العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات الجزائري.

عرف ميزان حساب رأس المال تدهوراً من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي (1992-1993) ليدخل مرحلة من التفاقم سنتي (1994-1995) ليعرف نوعاً من التحسن في السنوات اللاحقة، ويعود هذا التحسن أساساً إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوساً فلقد كان بمقدار 0.74 مليار دولار ما بين 1995 و1996 و1.01 مليار دولار خلال الفترة (1996-1997)، ليتعزز أكثر سنة 1998 بـ: 1.63 مليار دولار. أما في سنة 1999 فقد سجل ميزان حساب رأس المال زيادة التدفقات باتجاه الخارج بـ: 2.44 مليار دولار أمريكي⁽²¹⁾. وبالنسبة لسنة 2000 سجل استقرار اتجاه حساب " رأس المال " نحو العجز (خارج التمويل لدعم ميزان المدفوعات).

أما بالنسبة لسنة 2001 فقد سجل حساب رأس المال عجزاً متواصلاً (نتيجة المبالغ المتزايدة لتسديد المديونية الخارجية وضعف تعبئة القروض المقيدة، نظراً لانتهاء فترة التأجيل المرتبطة بإجراءات إعادة الهيكلة).

وعموماً يمكن القول إن حساب رأس المال تميز خلال فترة التسعينات بعجز مستمر له أثره السلبي على ميزان المدفوعات إلا أن هذا العجز عرف انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وذلك يعود كما سبق وأشرنا إلى تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل في الوقت الذي شهد فيه الحساب الجاري فائضاً كبيراً وهذا باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن بند في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، حيث الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها تقليل العجز في ميزان رأس المال.

شكلت الاحتياطيّات الخارجية في بداية التسعينيات تهديداً كبيراً للاقتصاد الجزائري، إذ كانت منخفضة وهذا يعكس إلى حد بعيد

الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنه بعد إعادة جدول الدين الجزائري وبدءاً من 1996 بدا تحسن المحسوس في مستوى الاحتياطيات بلغ أوجه سنة 1997، إذ وصل إلى 12 شهراً من الواردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطيات بانخفاض بنسبة 15%⁽²²⁾ حيث تم استخدامه في مواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر.

يبين الجدول التالي تطور احتياطي الصرف في الجزائر. جدول رقم: (3)
جدول تطور احتياطي الصرف في الجزائر 1988-2007.

السنة	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2007
الاحتياطي	0.9	0.7	1.50	2.70	4.40	6.84	11.90	23.11	43.11	74.6	110.8

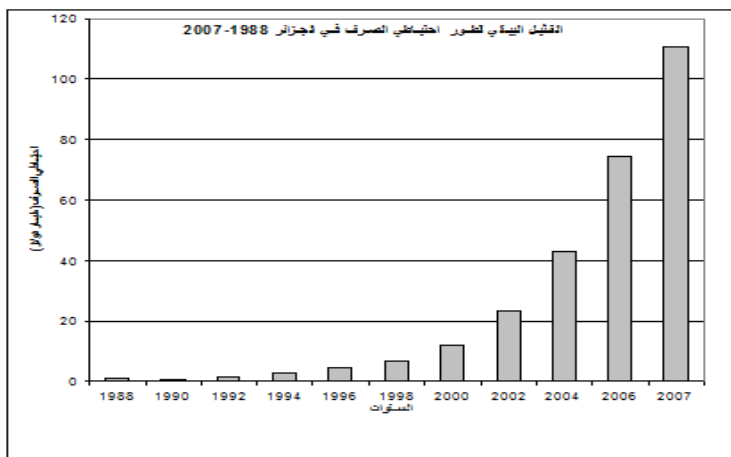
المصدر: بنك الجزائر، نشرات البنك السنوية، مديرية الدراسات، 2007-1988
بالنسبة لسنوات 2001-2000 فقد عرفت احتياطيات الصرف تحسنا كبيرا حيث بلغت 11.9 مليار دولار سنة 2000 مقابل 17.9 مليار دولار في ديسمبر 2001⁽²³⁾.

إن هذه الزيادة المتواصلة لاحتياطيات الصرف (6 ملايين دولار في 2001 و 7.5 مليار دولار في سنة 2000) قد رسخت قابلية التحويل التجاري للدينار على نجاعة أفضل لميزان المدفوعات كما هو الأمر بالنسبة لسنة 2000، كما ساهمت في توازن الصرف⁽²⁴⁾ وتعتبر وسيلة لدعم العملة الوطنية وضمان قابلية تحويلها في الصفقات التجارية وبالإضافة إلى ذلك، فهي تمثل "مؤشرا" للمستثمرين الأجانب الذين يتأكدون من إمكانية تحويل أرباحهم لاحقا وكذا مداخيلهم ورؤوس أموالهم⁽²⁵⁾.
وعموماً يتوقف مستوى الاحتياطيات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية⁽²⁶⁾:

- حجم المداخيل من الصادرات النفطية؛

- مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية؛
 - الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.
- يبين التمثيل البياني التالي تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

التمثيل البياني رقم (4)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم 1 باستمرار منذ 2002، والذي وصل إلى 24,4 مليار دولار في 2005 إثر التسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، قد زاد بقوة في 2006 (11.22 مليار دولار) ويرجع السبب في ذلك إلى التسديد المسبق للدين الخارجي والتي شرعت الجزائر في تطبيقه ابتداء من بداية 2000 وقد بلغ 10.93 مليار دولار⁽²⁷⁾. ضرورة مراجعة هذه الفكرة

من زاوية دخول رؤوس الأموال، تميزت سنة 2006 بتوسع أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 79,1 مليار دولار، بما فيها القروض ما بين المؤسسات التابعة، وهو ما يوافق نمو بسبة 66%. يظهر تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2006، ظاهرة جديدة وهي أن حصة هذه الاستثمارات خارج المحروقات (2,53%) قد تجاوزت حصة الاستثمارات في قطاع المحروقات (97,46%).

يتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستمرار منذ 2004، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2006

تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار). كما أن دخول رؤوس الأموال تحت شكل استثمارات أجنبية مباشرة قد انتقل من 7,291 مليون دولار في 1999 إلى 5,1196 مليون دولار في 2001.⁽²⁸⁾

تشكل المتانة المميزة للوضع المالية الخارجية للجزائر العنصر الحوري في تقوية استقرار الاقتصادي الكلي بشكل مستمر في هذه السنوات الأخيرة. مكن على وجه الخصوص التخفيض القوي للدين الخارجي، المرتبط خصوصاً بالتسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي في 2006، التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، من إبراز هذه الوضعية المالية الصافية كقاعدة أساسية للاستقرار والنمو في سنة 2007.

وهذا ما يعتبر جيداً، نظراً للظرف المتميز بالصدمات الخارجية التي تجسدت من خلال الاضطرابات في الأسواق الدولية وعودة التضخم على الصعيد العالمي. مع ذلك، ساهم المستوى المرتفع في أسعار البترول بشكل واسع في تقوية سلامة ميزان المدفوعات في سنة 2007.

مع العودة إلى التوازن المالي الكلي اعتباراً من بداية سنوات 2000، برزت سلامة ميزان المدفوعات كقاعدة متينة في هذا المجال. إن تعزيز ميزان المدفوعات خلال السنوات من 2001 إلى 2007 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات بالفعل، انتقل متوسط سعر برميل البترول الخام من 65.85 دولار في 2006 إلى 74.95 دولار في 2007، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 13.8 ٪.⁽²⁹⁾

يندرج تطور أهم مؤشرات ميزان المدفوعات خلال سنة 2007 ضمن الاتجاه نحو التحسن المستمر في هذا المجال وذلك منذ سنة 2000. يؤكد هذا التطور المواتي المتانة البارزة للوضع المالية الخارجية في 2007، صافية من الديون. كما يؤكد المستوى القياسي لفائض المدفوعات الجارية منسوباً إلى إجمالي الناتج الداخلي، ولاسيما مستوى الاحتياطات الرسمية للصرف المحقق في نهاية 2007 هذه السلامة المدعمة.

تجدر الإشارة إلى أن الأثر الإيجابي للتخفيض القوي في الدين الخارجي في 2005 - 2006 يتضح مجلاء على مستوى خدمات العوامل (تسديد الفوائد)، التي انتقلت من 0.76 مليار دولار في 2006 إلى 0.23 مليار دولار فقط في 2007، وعلى مستوى حساب رأس المال أين توجد تسديدات أقساط الدين الخارجي في حالة انخفاض قوية.

كما يتضح أيضا الأثر الإيجابي لتخفيض الدين الخارجي في 2006 على مستوى حساب رأس المال في سنة 2007 أين لا ترتفع تسديدات أقساط الدين الخارجي إلا إلى 1.28 مليار دولار مقابل ذروة بلغت 12.87 مليار دولار في 2006 و 4.46 مليار دولار في 2005. بالفعل، وبالنظر إلى العجز الضعيف في 2007، يتميز حساب رأس المال باتجاه نحو التوازن، لاسيما وأن بند الاستثمارات المباشرة الأجنبية (الصافية) يوجد فرق مستوى مليار دولار خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وأن تأكل تعبئة القروض الخارجية يعتبر جوهرية. تشكل هذه الوضعية الجديدة في حساب رأس المال عنصر حماية، في ظل الظرف الحالي المتميز بالاضطرابات في الأسواق المالية الدولية حيث يعتبر تناقص التزامات البنوك الكبرى جوهرية، خصوصا في شكل تشديد شروطها في مجال القرض.

إجمالاً، تميزت الوضعية المالية الخارجية بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريباً ضعف المستوى المحقق في 2006 و 2005⁽³⁰⁾، حيث يعتبر هذا الأداء معتبرا بشكل أكبر على اعتبار أن هذا الفائض الإجمالي يقترب من فائض الميزان الجاري، وهو ما يجعل هذا الأخير يغذي واقع الاحتياطيات الرسمية للصرف. على أساس وتأثر سداسية، تحقق هذا الأداء الاستثنائي بشكل خاص في نهاية سنة 2007، كما يشهد على ذلك التزايد القوي في مستوى الاحتياطيات الرسمية للصرف.

انتقل رصيد الاحتياطيات الرسمية للصرف من 77.781 مليار دولار نهاية 2006 إلى 90.960 مليار دولار نهاية جوان 2007 و 110.180

تميزت سنة 2007 أيضاً ب بروز ظاهرة جديدة، والمتمثلة في التقارب بين مستوى الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات والفائض الجاري

الخارجي. مع ذلك، بقيت مساهمة الصادرات من غير المحروقات في استمرارية ميزان المدفوعات جد ضعيفة، خاصة أمام التحدي المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني وتجدر الإشارة إلى أنه بعد التخفيض القوي في الدين الخارجي. فإن حساب رأس المال أصبح يتميز منذ ذلك الحين باتجاه نحو التوازن. كما أن الوضعية المالية الخارجية تعززت ويشهد على ذلك الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لسنة 2007.

الخلاصة:

بعد أن تمّ التعرض لتطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري، حسب مكوّنيه الأساسيين، الميزان الجاري وميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة الممتدة بين 1988 و2007 فإنه يمكن استخلاص مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى (1988-1999): حيث شهد فيها ميزان المدفوعات الجزائري رصيداً سالباً فيما عدا سنوات 1991، 1992، 1997 ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البترول في أواخر الثمانينات ودخول الجزائر في برامج إصلاح مدعومة من قبل منظمات دولية، كما عرفت الجزائر جفافاً في سنوات 1991، 1992، 1993، مما أدى إلى انخفاض الصادرات الزراعية، حيث بلغت أعلى قيمة لرصيد ميزان المدفوعات في هذه الفترة 1.17 مليار دولار سنة 1997.

المرحلة الثانية (1999-2007): عرف فيها ميزان المدفوعات رصيداً موجباً بلغ أقصاه سنة 2007 بـ 29.55 مليار دولار ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول العالمية ابتداءً من سنة 2000، والذي تولّد عنه ارتفاع كبير في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر والتي مكنت من تسديد جزء كبير من المديونية، حيث ساهم هذا الوضع في الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة.

إذن، عرف ميزان المدفوعات الجزائري تطوراً إيجابياً خلال الفترة 1988-2007، لكن يبقى أن تتم دراسة تحليل الصادرات والواردات في ظل مختلف أنظمة الصرف المختلفة التي طبقت في الجزائر خلال تلك

الهوامش والمراجع المعتمدة

- المركز الجامعي لتاوانغست- الجزائر**

- (17) انظر <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat5.htm>
- (18) بيانات الجدول رقم 2
- (19) انظر: بيانات الجدول رقم 2
- (20) انظر الجدول رقم 1، تطور الصادرات الجزائرية من البترول والغاز خلال الفترة 1980-2007.
- (21) انظر الجدول رقم 1، موازين مدفوعات الجزائر 1988-2007.
- (22) انظر <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat7.htm>
- (23) انظر الجدول رقم 1، موازين مدفوعات الجزائر 1988-2007.
- (24) الجوزي جميلة، مرجع سابق.
- (25) بيانات الجدول رقم 3
- (26) مشروع التقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2002، ص 77
- (27) الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 72
- (28) انظر <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat5.htm>
- (29) انظر <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat5.htm>
- (30) انظر <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat7.htm>
- (31) انظر الجدول رقم 1، ميزان المدفوعات الجزائري لسنوات 2004-2007.
- (32) انظر: التمثيل البياني رقم 4 لتطور احتياطي الصرف في الجزائر 1988-2007
- (33) انظر <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat7.htm>